اثر النظام الإنتخابي في الأحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ م

The Effect Electoral System in Parties Political Iraqi after 2003

أ.د. زيد عدنان محسن العكيلي

نبذة عن الباحث :
استاذ دكتور في العلوم السياسية جامعة النهرين/ قسم النظم السياسية

احمد راضي محمد علي

نبذة عن الباحث :
معهد العلمين للدراسات العليا / قسم العلوم السياسية

تاريخ استلام البحث :
٢٠١٨/٨/٢٥
تاريخ قبول النشر :
٢٠١٨/٠٩/٠٥

Abstract

The change of 0049raq that took place after 2003, especially when the previous government have already fallen down, and the political system converted from dictatorial into democratic one. Shifting the regimes can be completed by a suitable election . That election , systematically depends on the partier appeared in order to complete with each other .

The electoral system they depended on a vivid role in accepting the different parties which enables them to grow up, and gain the power that changes the society. And also such system specifies the kinds of the members of legislative branch . and the political parties which may act as a representative framework . And this electoral system specifies whether the political parties are the first influential on the legislative brunch. Or the influence can be found among scattered groups of members who can not be gathered.

The pluralism of Parties fits the principles of Democracy , because it allows gives the right for those who want to show their opinions , ideas and also to defend their religions legally . The reason behind increasing the Parties is that a part can form a new other part or more than one . the cause of forming new Parties is the acceptance among Parties and the variation of religions , societies and the nations. The nation which is accepted that the electoral system and the effects of that systems.

There is a notion which was accepted that the experts of constitution law are still interested in

working on such systems, and even the political experts play a role among institutions of the nation . that makes the study of electoral systems and their affects responds to the needs which are represented by the balance between the requests of the politicians and the requests of the political stability.

All the different changes of the electoral systems and the effects of the Iraqi Parties , and it is possible to inquire how far such system change the power of the political Parties in Iraq ? And are such systems work with pluralism of Parties as well?

The previous questions and all the others are going to be our study depending on the descriptive analysis. We will describe the electoral systems accurately and how such system may affect or change the political Parties . That process can be doing by collecting samples from the outcome of the election and then analyzing them objectively. To show the elements that control the electoral election.

This study reveals the relation between the meaningful association system in Iraq. by showing how the electoral system controls the representation of the election. This study show a number of notices ; the electoral system should be edited , and avoid the partial representation which lead to miss some important votes in the parliament by those who had the large number of seats . And process of incompatibility which has been reflected by legislative and executive branch, that process may form splits among the Parties , and the absence of the political oppositions, and also it gives the part representation when there a weak governments are existed. because there is no real winner with the political majority in the parliament.

الملخص

بعد التغيير الذي حدث في عام ٢٠٠٣م بسقوط النظام السابق، وتحول شكل النظام السياسي من نظام دكتاتوري، الى نظام سياسي ديمقراطي، تنتقل فيه السلطة بشكل سلمي بإجراء الإنتخابات، وذلك بإعتماد نظام إنتخابي يساعد على ظهور الأحزاب السياسية، والتنافس فيما بينها.

ويؤدي النظام الانتخابي المعتمد في أي نظام سياسي دوراً بارزاً في التأثير على قيام التعددية وبروز الأحزاب السياسية، وتمتعها بالقوة في التأثير على المجتمع، ويحدد نوعية أعضاء السلطة التشريعية، والتنظيمات السياسية، التي من الممكن أن تصل إلى الهيآت التمثيلية، ويحدد إن كانت الأحزاب السياسية هي صاحبة التأثير الأول في السلطة التشريعية، أو التأثير لجاميع متفرقة من الأفراد لا مشترك بينها.

ومن المتفق عليه أن تأثير النظام الإنتخابي على الأحزاب والتنظيمات السياسية، شَكّل ولا يزال يُشّكل أحد اهتمامات فقهاء القانون الدستوري، فضلاً عن رجال السياسة فطالما كان للنظام الإنتخابي تأثيراً على سير مؤسسات الدولة وعلاقاتها ببعضها البعض، ولما له من ارتباطات مباشرة بالتعددية الحزبية ومتطلباتها، مما يجعل دراسة هذا الموضوع " العلاقة بين التعددية الحزبية وبين النظام الإنتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م" يستجيب لضرورات عملية وتتمثل في ضرورة الموازنة بين مطالب الطبقة السياسية المستمرة في إيجاد نظم انتخابية تتماشى وتطلعاتها، هذا من جهة، و من جهة أخرى متطلبات الاستقرار السياسي التي تتطلب نظم إنتخابية تتماشى وواقع التعددية الحزبية في العراق بما لا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

فالتساؤلات السابقة وغيرها ستكون محور دراستنا للموضوع معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وسنقوم بوصف دقيق لظاهرة التعددية الحزبية في العراق وعلاقتها بالنظم الانتخابية، وذلك بجمع بياناتها بإعتماد نتائج الانتخابات المختلفة، ثم تحليل هذه النتائج بطريقة موضوعية من أجل التعرف على العوامل المتحكمة فيها، فالمقاربة الكمية والإحصائية تمنح البحث أكثر مصداقية.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، هي وجود علاقة إرتباط عكسية، ومعنوية، بين التعددية الحزبية وبين النظام الإنتخابي في العراقي، وذلك أن النظام الإنتخابي يؤثر في حجم التمثيل البرلماني للأحزاب المتنافسة

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات منها، العمل على تعديل النظام الإنتخابي وعدم إعتماد نظام التمثيل النسبي في العراق بسبب الآثار الناجمة عنه، ما يؤدي الى تشتت الأصوات في مجلس النواب، الذي توزعت مقاعده على عدد من الكيانات الرئيسية المختلفة، وقاد اختلافها الى مزيد من الخلافات التي انعكست على عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مما ولد انقسامات حادة، وغياب دور المعارضة البرلمانية، كما نتج عن النظام النسبي وجود حكومات ائتلافية ضعيفة؛ بسبب عدم وجود كتلة فائزة بالأغلبية البرلمانية.

المقدمة :

إنّ المتتبع للشأن العراقي يعلم أن يوم التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، هو الحد الفاصل في تاريخ العراق السياسي، لانّ النظام السياسي شهد تغييراً جذرياً بكل جزئياته، من النظام الشمولي، وحاكمية الحزب الواحد الى تأسيس نظام سياسي قائم على اليات العمل الديمقراطي .

وبعد أن استقرت الديمقراطية كأساس للحكم، وأصبحت الحكومات الديمقراطية الممثل الشرعي للشعوب، كان لا بد من ايجاد الآلية المناسبة للمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، ولا تتم هذه المشاركة إلا بالانتخابات العامة، التي تُمكن الشعب من اختيار ممثليه.

إذ تُعد الإنتخابات الوسيلة الديمقراطية الأكثر قبولاً لإسناد السلطة السياسية، وتضفي الشرعية على نظام حاكم لأي دولة، وذلك بشمولية حق الانتخاب، وعدم حرمان أي فرد من أفراد المجتمع بالمساهمة في الحياة السياسية، فمعيار الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة يرتكز على النظام الإنتخابي بالدرجة الأولى.

وتُعد مسألة انتقاء النظام الانتخابي، من أهم القرارات في النظام الديمقراطي، ففي معظم الأحيان يترتب على اختيار نظام انتخابي معين، تبعاتٍ على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني؛ لأنّ النظام الانتخابي يُعنى بتنظيم عملية الانتخاب، وتحديد الطرق والأساليب المستعملة لعرض المرشحين أمام الناخبين، وفرز النتائج، وتحديدها، فهو ينظم عملية الانتقال السلمي للسلطة أو البقاء فيها، فالنظام الانتخابي بالمعنى الخاص، يحّول الأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة، إلى مقاعدٍ مخصصة للأحزاب السياسية، والمرشحين المستقلين، لذا يُعد الدعامة المهمة للديمقراطية، وأساس الحكم

فيها، والركيزة الأساسية في كل إصلاح سياسي، وإداري، واجتماعي، وقوام السلطة، ومصدر شرعيتها، مما يجعل عملية اختيار النظام الإنتخابي من بين أهم القرارات المتخذة في الدول الديموقراطية .

ومن الواضح للباحثين في مجال السياسة ، هناك العديد من النظم الإنتخابية، ومن دون شكٍ أن هذه النظم تختلف في تطبيقاتها من دولة إلى أخرى، وذلك لإختلاف الوقائع والظروف، والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ، ويتم إعتماد النظام الإنتخابي وفق طبيعة النظام السياسي لكل دولة .

لأن النظام الإنتخابي يعد انعكاساً للنظام السياسي، وكي نكون أمام نظام ديمقراطية يجب أن يكون الشعب هو من اختار ممثليه، فقد تختار الدول نظام التمثيل النسبي وهو يلائم التعددية الحزبية، أو نظام الأغلبية، وتختار الهيأة التي تشرف عليها، لأن الإدارة قد تؤثر على نتائج العملية الانتخابية.

ويؤدي النظام الانتخابي المعتمد في أي نظام سياسي، دوراً بارزاً في ظهور التعددية الحزبية، وبروز الأحزاب السياسية، في التأثير على المجتمع، وكسب تأييدهم، فهو الذي يحدد نوعية أعضاء السلطة التشريعية، والتنظيمات السياسية التي من الممكن أن تصل إلى الهيآت التمثيلية، فقد دلت التجربة على أن كل من نظام الأكثرية ذي الدورتين، والتمثيل النسبي يؤدي إلى بروز التعددية الحزبية، فأغلب الدول التي تأخذ بنظام الاقتراع ذي الدورتين، تأخذ بنظام التعددية الحزبية، وإن التمثيل النسبي يتطابق مع نظام التعددية الحزبية دائماً، وليس هنالك دولة في العالم تطبق التمثيل النسبي ويظهر فيها نظام الثنائية الحزبية، أو تساعد على وجود مثل هذا النظام، فالعملية الانتخابية تساعد على أن تكون الأحزاب متساوية في القوة الى حدٍ ما، وكل حزب يتمسك بسياسته المحددة والمميزة، وكل ناخب يؤيد الحزب الذي يعتقد أنه يمثله.

لكن!! أحياناً لا نرى أثر للنظم الإنتخابية بصورة مباشرة على تكوين الأحزاب السياسية؛ لأنها ليس بالضرورة أن تعمل بنفس الآلية في جميع البلدان، وإن الثقافة السياسية للأحزاب بمكوناته المختلفة قد لا تساعد على إعطاء أي دور للنظام الإنتخابي في عملية التطور والتقدم الديمقراطي، خاصة إذا كانت الأحزاب السياسية حديثة النشأة، أو لديها أجندات اقليمية، أو كانت لديها أهداف غير مشروعة تتنافى وتتعارض مع محتوى الدستور.

لذا إن تعدد الأحزاب من المبادئ الأساسية للنظام الديمقراطية، والتي تؤمن بمجتمع يسوده مبدأ احترام إرادة الأغلبية والحفاظ على حقوق الأقلية، واختلاف الآراء والمصالح، يترجم هذا الاختلاف في برامج وسياسات عامة تتبناها الأحزاب السياسية، وتخوض على أساسها الانتخابات؛ لأن النظام التعددي يعطي لكل جماعة الحق بان تتبنى ما تشاء من معتقدات وأفكار، وتدافع عن أفكارها باتباعها الوسائل، والاليات القانونية المناسبة، وأن تستقطب المؤيدين والمناصرين لها.

وإن السبب الأساس لكثرة الأحزاب في بعض الدول، يعود الى أمرين رئيسيين : الأمر الأول هو انقسام الأحزاب الرئيسية إلى حزبين أو أكثر، والأمر الثاني يعود الى تشكل أحزاب

جديدة، وذلك لوجود عوامل كثيرة؛ نتيجة للاختلافات الاجتماعية، او القومية، او الدينية، او المذهبية .

حدود الدراسة

أولاً : الحدود المعرفية

رَكّزت الدراسة على ظاهرة التعددية الحزبية والنظام الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، أي أن الدراسة تركز على تحليل، وبيان علاقة التعددية الحزبية بالنظام الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م . وما هو النظام الامثل نسبياً لتطبيقه، من أجل أن تتحقق حالة من الاستقرار السياسي للنظام الديمقراطي .

ثانياً : الحدود الزمنية

تتحدد هذه الدراسة بالمدة الزمنية من عام ٢٠٠٣م، والتي تُعد فترة انطلاق النظام الديمقراطي في العراق، وظهور الاحزاب، والتيارات السياسية الى عام ٢٠١٤م وهو العام الذي جَرت فيه انتخابات مجلس النواب العراقي .

أهداف الدراسة

ومع التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بسبب التغيير الذي حصل في ٩ نيسان ٢٠٠٣م وبعد سقوط الحكم الشمولي، وظهور التعددية الحزبية على الساحة السياسية في العراق، وانعكاسها على بناء الدولة، وانطلاقاً من ذلك، يركز البحث على تحقيق هدفين أساسين، يتمثل الأول في بحث ظاهرة التعددية الحزبية والنظام الإنتخابي الانسب في العراق، وأبرز مظاهر التعددية على الساحة السياسية في العراق، والهدف الثاني يتمثل برفد المكتبة العراقية بدراسة، تُبين أثر هذه الظاهرة بالنظام الإنتخابي في بناء نظام ديمقراطي ينعم بالاستقرار السياسي للمدة من ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٤ .

مشكلة الدراسة:

تبحث الدراسة في تأثير وتأثر التعددية الحزبية بالنظام الانتخابي، وتنطلق مشكلة الدراسة من مدى إمكانية القادة والنخب السياسية المكونة للأحزاب والتنظيمات السياسية المتصدرة للمشهد السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، على تصميم أو اعتماد نظام إنتخابي يكون الأصلح للتجربة الديمقراطية الناشئة في العراق، بعيداً عن كل المؤثرات الخارجية، والمصالح الحزبية، على العكس تماماً أن يكون نظاماً إنتخابياً يراعي تطلعات الناخبين، ويراعي التنوع المجتمعي في العراق بجميع مكوناته، وأن يلبي طموحات الأفراد ويساهم في ايجاد حكومة قومية تنعم بالاستقرار السياسي، كون ان الاستقرار السياسي يؤدي الى استقرار اجتماعي واقتصادي وامني، فضلاً عن الاستقرار الخدمي الذي يهدف الى تحقيق المطالب الشعبية.

في ظل الأثار التي رافقت الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والمتغيرات التي رافقت النظام الإنتخابي المتبع في العراق يمكن التساؤل عن الآتي :

١ـ ما مدى تأثير النظام الإنتخابي المتبع في العراق على التعددية الحزبية ؟

٢ـ هل إن النظام الإنتخابي في العراق يتماشى مع واقع التعددية الحزبية؟

فرضية الدراسة :

تسعى معظم الدراسات الى اثبات: إن للتعددية الحزبية في العراق الأثر البالغ لبناء نظام سياسي، وفق الأسس الديمقراطية، وانعكاس ذلك على بناء مؤسسات الدولة والمجتمع، وهذا ما نراه في الدولة المتقدمة ذات التجارب الديمقراطية الراسخة، فضلاً عن أن النظام الإنتخابي له الأثر البالغ في ترسيخ التجربة الديمقراطية؛ لأن العملية الإنتخابية هي أحد أهم الركائز الرئيسة في النظام الديمقراطي لذا نحاول بهذه الدراسة معالجة مشكلة البحث بصياغة الفرضيات الاتية:

الفرضية الاولى :

هناك علاقة طردية بين التعددية الحزبية وبين النظام الإنتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فكلما كانت التعددية الحزبية فاعلة في النظام السياسي كلما تمكنت من إعتماد نظام إنتخابي فاعل ومؤثر، ولا تخضع في إعتماده لجهات أُخرى، وهذا ما يؤدي الى تعزيز واستقرار الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق.

الفرضية الثانية :

وجود علاقة عكسية بين التعددية الحزبية وبين النظام الإنتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فكلما كانت التعددية الحزبية غير فاعلة ومنتجة في الحياة السياسية كلما كان النظام الإنتخابي المتبع شكلي وغير فاعل أو مؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق.

منهجية البحث :

نظراً لطبيعة وأهمية البحث، اعتمد الباحث على أكثر من منهج، منها منهج (التحليل النظمي) الذي يقوم على جمع المعلومات ومن ثم تحليلها، وكذلك اعتمد البحث على المنهج التاريخي في التطور التاريخي لنشأة الاحزاب، فضلاً عن إعتماد الباحث للمنهج التحليلي الإحصائي، فالمقاربة الكمية والإحصائية تمنح البحث أكثر مصداقية.

المبحث الأول: العلاقة بين التعددية الحزبية وبين الأنظمة الإنتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

التمهيد

تتجسد فكرة الشرعية على الطبقة السياسية الحاكمة بمنظورها الحديث، في تحقيق مفهوم الديمقراطية، ولن يتأتى ذلك إلا بفضل إنتخابات حرة، ونزيهة تراعى فيها الإجراءات القانونية للحفاظ على سلامتها.

وتُعد الإنتخابات الوسيلة المُثلى والناجحة في ممارسة الشعب لحقه، في الرقابة على السلطات، وهذا الحق الديمقراطي يستدعي بالضرورة مشاركة الأحزاب السياسية في العملية الإنتخابية عن طريق تمثيل مختلف القوى والتيارات، وليس من الممكن أن تتحقق تلك الصورة إلّا بنظام التعددية الحزبية، الذي يتأقلم مع تعدد الخيارات، واختلافاتها، وعلى قدر صلاح النظام الإنتخابي، نرى مقدار ترسيخ ظاهرة التعددية الحزبية في العراق.

لذا سوف يتناول المبحث مطلبين، خصص المطلب الأول الى بيان العلاقة بين التعددية الحزبية وبين النظام الإنتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أمّا المطلب الثاني فتناول أثر النظام الإنتخابية في التحالفات الحزبية بعد عام ٢٠٠٣م

المطلب الاول: أثر النظام الإنتخابي في التعددية الحزبية بعد عام ٢٠٠٣م

هناك الكثير من العوامل التي لها الأثر البارز في نشأة وتكوين الأحزاب السياسية، فضلاً عن تعددها في الساحة السياسية العراقية، ولعل أهم هذه العوامل وأكثرها وضوحاً هو نوع النظام الإنتخابي المعتمد في العراق بعد عام ٢٠٠٣[١].

فالنظام الإنتخابي لا يسمح للحزب بالحصول على مقاعد، وفقا لحجم التمثيل الحقيقي، فمن المحتمل أن يحصل الحزب على أكثر مما يستحق، أو قد يحصل على أقل مما يستحق، بسبب غياب المنافسة على أساس البرامج الإنتخابية، وارتباط المنافسة الحزبية برئيس الحزب، فالحزب هو شخصية الرئيس بالنسبة للناخبين، وهذا بسبب نقص الوعي السياسي للناخبين[٢] .

ونظراً للأهمية البالغة التي تمارسها النظم الإنتخابية في تركيبة الأحزاب السياسية، إذ يؤثر تبني اي نظام انتخابي على البنية الداخلية للأحزاب السياسية، وطبيعة النظام الحزبي المعتمد، وذلك بالنظر إليها من بعدين أساسيين هما: البعد الأول ويتعلق بشكل النظام الإنتخابي، وإجراءاته، ومدى توافق هذا النظام وتلك الإجراءات مع الإطار الدستوري، ومختلف التنظيمات القانونية والإدارية التي تحكم العملية الإنتخابية، أمّا البعد الثاني فيتصل بالبعد التمثيلي وقيم التعددية السياسية والاجتماعية، وذلك انطلاقا من إن الإنتخابات تمثل آلية التمثيل السياسي لأي مجتمع[٣].

ويربط الفقه الدستوري غالبا بين نظام الأغلبية بكل صوره وبين الثنائية الحزبية، وبين نظام القائمة النسبية وبين التعددية الحزبية المفتوحة، وعلى رأسهم "موريس" وحدد ثلاثة أنماط من العلاقة يمكن أن توجد بين أي نظامين انتخابي وحزبي معين، وهي:

١ـ أن يكون النظام الإنتخابي قادراً على حفظ الهيكلية التنظيمية للحزب.

٢ـ أن يكون النظام الإنتخابي قادراً على إعادة إنتاج النظام الحزبي .

٣ـ أن يكون النظام الإنتخابي قادراً على إيجاد نظام حزبي معين في دولة لم تشهد من قبل مثل هذا النظام[٤].

ولاشك أن اختيار أي نمط انتخابي ينعكس بدوره على نتائج الإنتخابات، ويُعد ذلك وسيلة لتشجيع الحزب، وتماسكه، أو تفكيكه عن طريق الصراعات الداخلية في ظل غياب الأحزاب التي تقوم على إيديولوجية واضحة، وبرامج متميزة، وواقعية، وهادفة، وقد انعكست القاعدة السياسية التي تُعد الأحزاب السياسية هي من يحدد طبيعة الأنظمة السياسية، إلى أن أصبحت الأنظمة هي التي تحدد تكوين الأحزاب السياسية[٥].

فضلاً عن تأثير النظم الإنتخابية المختلفة في تركيبة الأحزاب السياسية، واسلوب تنظيمها، ونشأتها، وبهذا الصدد هناك مقومات كثيرة لها دوراً فاعلاً في تشكيل الأنظمة الحزبية، منها (المرونة، الجمود، النظام السياسي المعتمد) وبضمن هذه المقومات

نوع النظام الإنتخابي وما ينتج عنه من أثار، وتؤثر طبيعة أي نظام انتخابي على عدد الأحزاب السياسية الناشطة في المجالس التشريعية واحجام تلك الأحزاب، وتؤثر أيضاً بالتماسك والانضباط داخل الأحزاب، وينتج عن إعتماد بعض النظم الإنتخابية وظهور اتجاهات متباينة ضمن الحزب الواحد، في التنافس بين أجنحته المختلفة فيما بينها، ونرى نظم أخرى ينتج عنها توحيد الكلمة داخل أجنحة الحزب الواحد، ونبذ الانشقاقات الداخلية فيه، ويمكن للنظم الإنتخابية التأثير في كيفية قيام الأحزاب بحملاتها الانتخابية، والتأثير في سلوكيات القيادات السياسية داخل تلك الأحزاب، فضلاً عن أن بعض النظم الإنتخابية تشجع على تشكيل التحالفات السياسية فيما بينها، بالمقابل هناك بعض النظم الإنتخابية تؤدي بالأحزاب الى الابتعاد عن بعضها البعض الآخر(٦).

وتختلف طبيعة الأحزاب السياسية وفقاً لطبيعة النظام الإنتخابي المعتمد، فقد يكون النظام الإنتخابي مشجعاً على ابراز وجود الأحزاب السياسية في المجتمع، وقد يكون هذا النظام مفضياً الى تقليص عدد الأحزاب السياسية، وتشجيع بعض النظم الإنتخابية على اجراء الإنتخابات وفق قوائم الأحزاب السياسية؛ وذلك لأن النظام الإنتخابي يحظر على غير الأحزاب، بينما تساعد بعض النظم الأخرى المرشحين الأفراد فقط، بإتاحة النظام الإنتخابي الى المواطنين المؤهلين للانتخاب كافة، من تقديم وترشيح لعضوية المجالس المنتخبة، ويجعل هذا النوع تعتيماً على وجود الأحزاب السياسية في النظام السياسي(٧).

ويُعد نظام التمثيل النسبي كأسلوب إقتراع، وسيلة لتحقيق عدالة في التمثيل لصالح الأحزاب الكبيرة والأحزاب الصغيرة، والنظام النسبي يسمح للأحزاب الجديدة بالتمثيل والنمو، فهو يؤدي إلى كثرة الأحزاب وتعددها في المجالس المنتخبة(٨). وهذا ما شهده واقع النظام السياسي الديمقراطي في العراق.

ويعبر نظام التمثيل النسبي عن إرادة الجماهير الواسعة، ويعطي الشرعية للنظام السياسي لأنه يعكس حركة الشارع، فالنظام النسبي يساهم في ظهور الأحزاب الجديدة، ويسمح للناخبين أن يصوتوا له، ولتصويتهم الأثر البالغ في بيان فاعلية، وقوة الحزب السياسي(٩).

ويعمل نظام التمثيل النسبي على التخفيف من القطبية الحزبية التي تتولد عن نظام الأغلبية، لأنه يسمح للأحزاب السياسية الأخرى والتي حظوظها ضئيلة بالحصول على نسبة من المقاعد في المجالس النيابية، فإنه النظام الأقرب إلى تمثيل القوى السياسية الموجودة في المجتمع، وخلق نظام تعددي يسمح بالمحافظة على الاستقرار السياسي في تحقيق التوازن السياسي(١٠).

ويُعد اختيار نظام انتخابي يتلاءم مع متطلبات المرحلة، أمراً مهما لأي دولة تنشأ فيها ديمقراطية جديدة، بهدف اختيار أعضاء السلطة التشريعية، وبعد الانتقال الى الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وبعد ان استقرت الإنتخابات كآلية من آليات الممارسة الديمقراطية، كان لا بد من وجود اطار قانوني لممارسة العملية الديمقراطية،

والتي تشكل الإنتخابات جزءا مهما منها، لذا أصبحت الحاجة ملحة الى إعتماد نظام انتخابي بما يتلاءم مع الظروف التي مر بها العراق في تلك المرحلة[١١].

ولأن النظام الإنتخابي محكوماً بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة المعنية، وما يتسم به المجتمع العراقي من تعددية اجتماعية قائمة على أسس عرقية ودينية وطائفية، فإن عملية اختيار النظام الإنتخابي المناسب يُعد أمراً ضرورياً، لذا تم إعتماد نظام التمثيل النسبي لضمان أفضل آلية إنتخابية في العراق ليسمح بتمثيل أوسع للمكونات السياسية المختلفة داخل البرلمان وفق نسب الأصوات التي تحصل عليها في الانتخابات[١٢].

عليه ان العلاقة بين التمثيل النسبي وتعدد الأحزاب السياسية من الأمور المسلم بها، إلا أن هناك بعض الفقه الذي لايزال يصر على وجود علاقة عكسية بين التمثيل النسبي وتعدد الأحزاب، فهناك من يرى ان على الرغم ما يوفره هذا النظام من تكافؤ عادل بالفرص، أمام كل من الأحزاب الصغيرة والأحزاب الكبيرة للفوز ببعض المقاعد البرلمانية بقدر ما تحصل عليه من أصوات، وهذا بلا شك يرسخ لمبدأ التعددية الحزبية الا أن نظام التمثيل النسبي ما هو الا نتيجة لنظام تعدد الأحزاب التي تحرص على بقائه أن كان موجوداً، او المناداة بتطبيقه أن لم يكن مطبقاً، ويحاول الفقه الربط بين الأحزاب التي تمثل داخل البرلمان تمثيلاً عادلاً، والتي فازت بعدد كبير من المقاعد البرلمانية وتسعى بكل جهدها للإبقاء على نظام التمثيل النسبي، وبين تلك الأحزاب التي لم تمثل تمثيلاً عادلاً ولم تفز الا بعدد قليل من المقاعد البرلمانية وتسعى بكل جهدها على الابقاء على نظام التمثيل النسبي التي تسعى للحصول على غايتها، وأي كان ما بيّنه الفقه السياسي بشأن العلاقة بين نظام النسبي وبين التعددية الحزبية، انما يعود الى فكرتي زيادة التمثيل والاستقطاب، فعندما يضمن كل حزب الحصول على عدد من المقاعد البرلمانية تتناسب مع عددالأصوات التي فاز بها، فأنه يسعى جاهداً نحو التمسك بوجوده، وعدم الاندماج في حزب آخر، أمّا عدم الاستقطاب فما هو الا خوف الناخب من ضياع صوته في العملية الإنتخابية فيما لو اعطى صوته لحزب صغير، فينتظر منه الحصول على نسبة من المقاعد البرلمانية مهما كانت ضئيلة، مما يزيد هذا الامر من نشاط الأحزاب الصغيرة ويضمن بقاء التعدد[١٣].

ويرى العديد من الدارسين أن النظام النسبي، والذي تم تطبيقه في العراق نتيجة التحول الديمقراطي، يعد ملائماً للمجتمعات التعددية لأن نظام الأغلبية يضر بمصالح الأقليات[١٤].

إلا أن تأثير النظم الانتخابية على الأحزاب السياسية مختلف لوجود عوامل مؤثرة مثل قوة الأحزاب السياسية وضعفها، إلى جانب العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهذا ينعكس على دور الأحزاب ايجاباً و سلبا[١٥].

ومن العوامل التي تؤثر في طبيعة العلاقة بين نظام التمثيل النسبي وبين التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هي ما يأتي:

١. يؤمن نظام التمثيل النسبي المحافظة على الأحزاب السياسية وينميها، وذلك

بترسيخ مفهوم التنافس السياسي المشروع ومبدأ التداول السلمي للسلطة ويجنب البلاد الأزمات الناشئة عن التنظيمات السياسية غير المشروعة كالأحزاب السرية المتطرفة[١٦].

٢. إنّ تأثير نظام التمثيل النسبي على عدد الأحزاب والتيارات السياسية هو الأكثر صعوبةً، فإن كل حزب سياسي يحصد كحد ادنى من المقاعد داخل البرلمان، مما يؤدي الى وجود عدد غير محدود من الأحزاب الممثلة داخل مجلس النواب[١٧].

٣. عند استعمال نظام التمثيل النسبي، فإنه يعمل على تقوية وتعضيد الجهاز الحزبي بالنسبة للأحزاب الكبيرة، ويعمل كل حزب جاهداً من أجل نشر وتوضيح برنامجه السياسي والتأثير على الساحة الجماهيرية، للحصول على عدد أكبر من الناخبين، ومقاعد أكثر داخل قبة البرلمان، وهذا من شأنه يدعم الحركة الديمقراطية في المجتمع العراقي[١٨].

٤. إن عدم استقرار نظام الإقتراع في العراق كانت له اثار مباشرة على الأحزاب السياسية، وتبرز هذه الآثار على مستوى تمثيلها في المجالس المنتخبة، وعلى الأحزاب وتكوينها إلى جانب ضعف أدائها، وهذا ما أدى إلى تشتيت المعارضة وهيمنة أحزاب السلطة على المجالس المنتخبة، وهو ما أدى الى إضعاف مكانة البرلمان، ولقد أكدت التجارب الإنتخابية، إنّ عدم وجود معارضة قوية وفاعلة كان له أثر في وظيفة وعمل البرلمان سواء أكانت الوظيفة التشريعية أو الوظيفة الرقابية وعلى مكانة السلطة التشريعية بين السلطات، رغم هيمنة أحزاب التحالف على البرلمان [١٩].

٥. إنّ نظام التمثيل النسبي في بعض الاحيان يؤدي الى ظهور أحزاب كثيرة، ليست لديها قاعدة شعبية، أو حتى من بدون مبادئ أو برامج سياسية حقيقية، ووفق نظام التمثيل النسبي، فسوف تحصل بعض الأحزاب على عدد من المقاعد ما يعادل نسبتها التصويتية التي حصدتها من مشاركتها في العملية الانتخابية[٢٠].

٦. أدى إعتماد هذا النظام في العراق الى عدم وجود استقرار برلماني حكومي، نتيجة التوافقية، كذلك تأثر النظام بالوضع السياسي، مما أصبح خاضعاً لضغوط تمارسها الأحزاب السياسية سواء على مفوضية الانتخابات، أو على قانون الإنتخابات نفسه، عبر محاولة إضافة أو الإبقاء على بعض الفقرات التي بالإمكان الاستفادة منها للبقاء اطول مدة ممكنة في السلطة[٢١].

٧. إنّ إعتماد نظام التمثيل النسبي يقطع الطريق على أي اتجاه نحو الثنائية الحزبية، ويمكن عدهُ بهذا المعنى الرادع القوي، فلا تُدفع الأحزاب المتقاربة على الاندماج في ظله، لأنّ انقسامها لا يؤذيها كثيراً، ولا يمنع ذلك الانشقاق حتى داخل الحزب الواحد، لأنّ التمثيل الشامل لكل الأحزاب لم يتأثر عملياً بفعل الإقتراع[٢٢].

٨. إن إتباع نظام التمثيل النسبي يترتب عليه أثر، فلا يوجد ما يفرض على الأحزاب ذات التوجهات المختلفة للإندماج، وتوحيد قواها على أساس أن انقسامها يلحق ضرراً كبيراً، كي تترتب النتيجة الثانية، وهي إمكانية زيادة حدوث نوع من الانشقاقات بين الأحزاب، بالإمكان للفصائل المنشقة أن تستمر في المنافسة، ويوفر مثل هذا النظام

الإنتخابي الضمانة الكافية للإستمرار في المسار الإنتخابي بحكم طبيعته التقنية، لذا جرت العادة في ظل نظام التمثيل النسبي زيادة عدد الانشقاقات داخل الأحزاب، أمّا ظاهريا كإن ينقسم حزب قائم إلى حزبين أو أكثر، أو بصورة غير مباشرة، كأن يتم تشكيل حزب يزعم أنه جديد لكن يضم ضمن عضويته عدداً من قادة حزب قديم[٢٣].

٩. نظام التمثيل النسبي يعكس حركة التغييرات الجديدة بالمجتمع، بالإمكان أن نقرأ التوجه العام في المجتمع بالدعم الذي تتلقاه الحركات الإجتماعية أو الحزبية المتعددة[٢٤].

١٠. إنّ هذا النظام لا يؤدي الى قيام أغلبية برلمانية تتمكن من تشكيل الحكومة، مما يتطلب اشراك الأحزاب لتشكيل حكومة تتسم بالضعف، وكذلك يؤدي الائتلاف الحكومي الى حدوث أزمات وزارية تزعزع استقرار السلطة الحاكمة، وإنّ هذا الإجراء لا يأتي بجديد وسوف تتم تكرار العملية مع كل دورة إنتخابية، وكذلك تشكيل الحكومة أيضاً فسوف تكون حكومة كسابقتها قائمة على مبدأ التوافق والمحاصصة الحزبية، وهذا ما نلاحظه في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فعند كل دورة انتخابية تكون مشابهة لما سبقتها من الدورات في تشكيل الحكومة وفي استقرارها ومستوى الخدمات المقدمة[٢٥].

١١. كذلك إنّ الأثر التكاثري قد يحدثه التمثيل النسبي على النظام الحزبي؛ نتيجة ظهور أحزاب جديدة وهذا ما دفع البعض إلى الاعتقاد بأن نظام التمثيل النسبي لا يطبق بصيغة النظرية في الحياة العملية، ليس بسبب الصعوبات الفنية، والتي من الممكن التغلب عليها، وإنما بسبب الأثر المضاعف لهذا النظام الإنتخابي الذي قد يؤدي إلى تولد أحزاب صغيرة غير مستقرة، إلا أنه من المهم الإشارة الى أمر، أنه ممكن تحقيق الأثر الانكماشي لنظام التمثيل النسبي في التقليص من العدد التكاثري، للأحزاب في حالة واحدة، وهي وجود أحزاب تمتاز بدرجة عالية من التنظيم السياسي، والالتزام الحزبي على غرار الأحزاب التي لا تتواجد في الحضور السياسي إلا في وقت الحملات الانتخابية، وبالتالي تستطيع فقط الأحزاب التي تمتلك مثل هذه الخصائص التنظيمية من الاستمرار في المنافسة الإنتخابية بشكل فعلي[٢٦].

وهكذا لا يمكن الحديث عن نظام ديمقراطي من دون وجود أحزاب سياسية؛ لأنّ طبيعة الأنظمة الديمقراطية تقوم على أساس برلماني، فالشعب يختار ممثليه عن طريق الانتخاب، ويمكن ملاحظة أثر الأنظام الإنتخابي على هيكلة الأحزاب والتيارات السياسية في نظام الإقتراع بالقائمة، وهو ما يدعو إلى انخراط المرشحين في هياكل حزبية متماسكة على العكس من الإقتراع الفردي، لذا إن نظام التمثيل النسبي هو الذي يقوي سيطرة الأحزاب على المرشحين[٢٧].

يتضح مما تقدم أن لاختيار النظام الإنتخابي الدور الهام في تطوير الأحزاب على اساليب نشاطاتها وممارساتها السياسية، ومن جانب اخر أن للنظام الحزبي القائم ال أثر الفاعل في اختيار النظام الانتخابي، اذ عادةً ما تحاول الأحزاب الإبقاء على النظام الإنتخابي الذي يلبي طموحاتها.

المطلب الثاني: أثر النظام الإنتخابي في التحالفات الحزبية بعد عام ٢٠٠٣

إنّ التحالف بشكل عام يعني اتحاداً مؤقتاً بين مجموعتين أو أكثر من الأحزاب السياسية؛ بهدف الحصول على تأثير أعظم، والأحزاب المنفردة عندما تريد تحقيق أهدافها، وبالتركيز على الغايات والأهداف المشتركة يستطيع جميع الأعضاء بناء قوتهم والحصول على الفائدة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبوجود أهداف معينة، مثل الفوز بالانتخابات، أو تمرير قانون ما، أو تشكيل تحالف حكومي، فإن عمر هذا التحالف ينتهي مع تحقيق تلك الغايات، ويجب على أعضاء التحالف جميعاً أن يشعروا بأنهم يربحون، أو يحصلون على شيء ما بتحالفهم هذا[٢٨].

تقوم الأحزاب والكيانات السياسية بتشكيل تحالف إنتخابية وذلك بإصدار بيان، بصورة علنيه تعلن فيه عن رغبتها بتشكيل حكومة إذا تمكنت من فوزها بالانتخابات وحصولها على أصوات تؤهلها لذلك، وتُعد التحالفات السياسية قبل فترة الإنتخابات من الظواهر العامة في الديمقراطيات الراسخة، وفي أوروبا هناك ٢٠٠ تحالفٍ سياسي تشكلت قبل فترة الإنتخابات بين عامي ١٩٤٦م و ٢٠٠٢م، وتختلف أنواع التحالفات السياسية قبل فترة الإنتخابات من بلد لآخر، ومن حزب سياسي لآخر، وتختلف طبيعتها فهناك وعود خالية من المضمون هدفها الاشتراك في إدارة الحكم، وبين أهداف، وتطلعات مشتركة تستمر الى ما بعد الانتخابات[٢٩].

إنّ السبب الأول للانضمام أو لبناء التحالف، يكمن في الحصول على تأثيرات أو نفوذاً أكبر من المنظمة أو الحزب المنفرد، وهذا يمكن تحقيقه بدمج الأصوات في هيآة منتخبة أو بتوحيد الموارد في حمالة إنتخابية سياسية أو مدنية . وبالعمل سوية فإن هيآة المجاميع أو الأحزاب تكون قادرة على تحقيق قدر أكبر من الانجازات فيما لو عملت بمفردها[٣٠].

ويتوجب على الأحزاب أنّ يكون لها غايات واضحة عند تشكيل التحالف، وهكذا فإن التحالف الذي يتم تشكيله في الحملة الإنتخابية له غايات تختلف عن تلك التحالفات التي تتشكل بعد الإنتخابات لتشكيل الحكومة، وفي بعض الحالات يبقى التحالف نفسه مع تغيير الأهداف.

إنّ دراسة تأثيرات النظم الإنتخابية في التحالفات الحزبية يكون أكثر فائدة عند معرفة علاقته بنوع النظام الإنتخابي، فيما إذا كان نظام تمثيل نسبي أو نظام أغلبية، فضلاً عن نوع القائمة الإنتخابية إذا كانت قائمة مغلقة أو قائمة مفتوحة [٣١].

ويتحكم النظام الإنتخابي في صورة المشهد السياسي العراقي، الذي يعقب إجراء أي انتخابات، بما يتعلق بإتاحة الفرصة لفوز تيار سياسي معين، أو أحزاب معينة، أو أنه يقود إلى حالة تشكيل حكومة ائتلافية، ووفقاً لرأي فقهاء النظم الإنتخابية، فقد يؤدي النظام الإنتخابي أمّا إلى تجديد الحياة السياسية، أو جعلها أسيرة حالة مزمنة من الشلل والجمود[٣٢].

يعد النظام الإنتخابي الضمانة سياسية؛ لتجنب الانتقادات الموجهة للأحزاب، من المساس بالوحدة الوطنية، وأشراك الأقليات في الحكم، عن طريق النظام النسبي، والذي يشجع الأحزاب على التحالفات وتغليب المصلحة العامة على حساب مصالح

الأحزاب[٣٣].

وتقوم مفوضية الإنتخابات قبل أي عملية إنتخابية، بإصدار نظام خاص، بتصديق الكيانات والائتلافات السياسية، فضلاً عن إجراءات خاصة باعتمادها، مستندة في ذلك إلى "امر سلطة الائتلاف المؤقتة" وعلى القانون الإنتخابي[٣٤].

وسوف نوضح أثر النظام الإنتخابي على التحالفات الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لأربع دورات إنتخابية، وهي إنتخابات الجمعية الوطنية ٢٠٠٥، لأنها أول تجربة إنتخابية، وكانت تتبع نظام القائمة المغلقة والدائرة الواحدة، وإنتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠٠٥ لأن هذه الإنتخابات اختلفت عن سابقتها في عدد الدوائر الانتخابية، وإنتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٠ لأنها مغايرة تماماً للإنتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٥ في نوع القائمة وهي شبه المفتوحة، وإنتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٤، وهذه الإنتخابات أيضاً فيها متغير جديد وهو إعتماد آلية جديدة لتوزيع المقاعد، ومن هذه التجارب الإنتخابية سوف نبيّن تأثير نظام الإقتراع على التحالفات الحزبية لكل دورة الإنتخابية.

اولا: أثر التحالفات في "انتخابات الجمعية الوطنية" ٢٠٠٥

مع إقتراب العملية الإنتخابية في بداية عام ٢٠٠٥، لجأت الأحزاب والكيانات السياسية إلى عقد تحالفات انتخابية؛ بهدف تنسيق وتوحيد الجهود في العملية السياسية، وهذه الآلية فرضتها طبيعة الهيكلة لأغلب الأحزاب السياسية، وتتسارع الكيانات الصغيرة إلى عقد تحالفات مع كيانات كبيرة في ظل غياب مصادر الدعم كذلك بإمكانها عقد تحالفات مع كيانات صغيرة اخرى، بهدف تنسيق الجهود ضمن إطار مغاير، وجديد، تتفق عليه الكيانات المتحالفة على الاهداف المشتركة، مع حفظ كل حزب لإطاره التنظيمي الخاص، إلا أن بزوغ ظاهرة التحالفات الحزبية ظهرت بشكل أوسع في أول تجربة إنتخابية لتشكيل الجمعية الوطنية، عندما تحالف مجموعة من الكيانات والأحزاب السياسية في قوائم انتخابية موحدة؛ لغرض تشكيل الكتلة الأكبر، بهدف أن يحظى التحالف بفرصة تشكيل الحكومة، لحصولها على اكبر عدد من المقاعد في الجمعية الوطنية، وضمنت إنتخابات الجمعية الوطنية وجود (٩) تحالفات، وأن هذه التحالفات كان الغرض منها إنتخابي، وليس تحالفات سياسية، ولم يكن أكبر هذه التحالفات وهو الائتلاف العراقي الموحد قائم على أساس فكري يجمع المتحالفين على الرغم من أن هذا التحالف قد ضم اكثر الأحزاب الإسلامية الشيعية؛ وذلك لأنه ضم أحزاب يسارية وعلمانية لا تؤمن بحكم الشريعة أو حكم الدولة الإسلامية، مما يشير إلى أن هذه التحالفات لم تتشكل على اساس الاهداف والرؤى المشتركة وانما تشكلت على مرتكزات عرقية وقومية وطائفية، وقد أوجدت هذه الظاهرة تعبير أوضح في بنية "قائمة التحالف الكردستاني" بعد محاولته جمع الأحزاب والتيارات الكردية بتوجهاتها المختلفة اسلامية وعلمانية تحت مظلة (القومية الكردية)، في حين أن جميع هذه التحالفات تكونت بفعل الاصطفاف الطائفي والعرقي، وقد ساهمت في ذات الوقت بتعميق الانقسامات المجتمعية، وهيأة ظروف ملائمة لخلق التوتر الاجتماعي والسياسي بين أبناء

المجتمع الواحد الذي هدد بقيام اقتتال وحرب أهلية في البلاد. بالمقابل استطاع بعض هذه التحالفات أن يحصل على مكاسب كبيرة وذلك بفعل تحالفها داخل مجلس النواب العراقي مع قوى وكتل سياسية اخرى، بالرغم من اختلاف الأيدولوجيات الفكرية والعقائدية فيما بينها، وهذا ما حصل في تحالف الأحزاب الاسلامية الشيعية ككتلة الائتلاف الموحد وكتلة التحالف الكردستاني، وعندما يتعذر على الكتلة الأولى حصولها على تأييد الكتل الديمقراطية التي تتفق معها في القضايا المشتركة على بعض الامور والمغانم لناخبيهم من الكرد تذهب مع الاخرى لتشكل تحالف مع الائتلاف العراقي الموحد[٣٥].

ثانيا: أثر التحالفات "انتخابات مجلس النواب العراقي" ٢٠٠٥

(النظام الإنتخابي هي بمثابة العجلة التي تعمل على ديمومة الحياة السياسي ومن مقوماته الأنظمة الحزبية والانتخابات وتشكيل التحالفات). لذا ساهم النظام الإنتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بإغراء الكيانات السياسية في الانضمام للتحالفات الحزبية وتحديداً عندما تبنى النظام الإنتخابي شكل القائمة المغلقة، والسبب لأن الكيانات السياسية المنضوية داخل التحالفات تزداد حظوظها في حصولها على مقاعد نيابية بإعتماد التسلسلات التي تفرضها القائمة الانتخابية[٣٦].

وجرت إعتماد الكيانات والتحالفات السياسية في "انتخابات مجلس النواب العراقي" ٢٠٠٥ وتم فيها إعتماد (٢٠) ائتلاف سياسي و(٣٠٧) كياناً سياسياً، فضلاً عن إعتماد (٧٦٥٥) مرشح، بزيادة شكلت نسبة ٢٥٪ عن الإنتخابات التي سبقتها في (٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥)؛ وذلك بسبب عودت العرب السنة الى المشاركة في العملية الانتخابية، واستعدت القوى والكيانات السياسية أثناء مرحلة الإنتخابات فدخلت في تحالفات كبيرة، وأصبح التخمينات والتطلعات بنتائج العملية الإنتخابية واسعة بسبب مشاركة المكونات السياسية التي قاطعت العملية الإنتخابية سابقاً[٣٧].

وفي إنتخابات مجلس النواب العراقي ونتيجة لنظام الإقتراع المتمثل بالقائمة المغلقة تشكلت مجموعة من الائتلافات والبالغ عددها (٢٠) ائتلافاً انتخابياً، ويتكون مجموع الائتلافات من (٩٧) كياناً سياسياً منضوياً داخل هذه الائتلافات

ومن التحالفات السياسية في إنتخابات ٢٠٠٥ ، نرى أن جميع هذه التحالفات قد تشكلت على أساس فكري، أو ليبرالي، أو اسلامي، أو تحالفات مبنية على التكتل القومي، كما يبين جدول التحالفات أعلاه أن هناك أحزاب صغيرة لا تكاد أن تكون لها قاعدة جماهيرية قد انضوت في تحالفات من أجل أن تضمن لها فرصة كبيرة في المنافسة.

ثالثاً: أثر التحالفات في "انتخابات مجلس النواب العراقي" ٢٠١٠

شهدت "انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠" تغييراً كبيراً في طبيعة التحالفات الحزبية الشيعية حيث انقسمت الأحزاب الشيعية على كتلتين كبيرتين الأولى هي قائمة ائتلاف دولة القانون والثانية قائمة الائتلاف الوطني، وبالنهاية أن تمثيل الكتل من حيث عدد المقاعد داخل مجلس النواب العراقي كان مشابه الى درجة كبيرة في نسبة التمثيل

للإنتخابات التي سبقتها وذلك بسبب الانتماء الطائفي والقومي لكلا القائمتين، إلا أنه يجدر الاشارة الى أن الكتل السياسية قد تعامل وفقاً لطبيعة القائمة المفتوحة مستفيدة من تجربتها في إنتخابات مجالس المحافظات[٣٨].

وفي إنتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٠، ونتيجة لنظام الإقتراع المتمثل بالقائمة المفتوحة، تشكلت مجموعة من الائتلافات والبالغ عددها (١٢) ائتلافاً انتخابياً، ويتكون مجموع الائتلافات من (١٦٤) كياناً سياسياً منضوية داخل هذه

إن حظوظ القوى الصغيرة، غالباً ما تكون ضعيفة في ممارسة دور مؤثر وفاعل، في أي عملية سياسية وبالخصوص العملية السياسية العراقية بوصفها عملية ناشئة تخضع لسيطرة الأحزاب السياسية الكبيرة، مما سوف تضطر الى الذهاب الى حالة الاندماج مع تلك الأحزاب، من أجل تشكيل تحالفات سياسية مع الكيانات الكبيرة، وهذا ما اثبتته التجارب الإنتخابية منذ عام ٢٠٠٥، فضلاً عن أن إنتخابات عام ٢٠١٠ لم تختلف عن سابقاتها من حيث تكوين التحالفات السياسية، وعند تشكيل الائتلافات نرى أن الائتلافين الشيعيين لم يعملوا على ضم كتل سياسية سنية قوية، رغم كل ما شهدت آنذاك في مرحلة تشكيل التحالفات السياسية قبل اجراء العملية الإنتخابية، وذلك بعد إجراء سلسلة من الحوارات الجادة بين الأطراف السنية والشيعية من أجل بناء ائتلاف جامع، لكن في نهاية المطاف انتهى الأمر الى تشكيل تحالفات طائفية جامعة، لأن الائتلاف الطائفي كان صاحب الكفة الأعلى في تعبئة الجماهير في تلك المرحلة [٣٩].

رابعاً: أثر التحالفات في "انتخابات مجلس النواب العراقي" ٢٠١٤

أعلنت مفوضية الإنتخابات أسماء التحالفات والكيانات السياسية، التي ترغب خوض الإنتخابات البرلمانية في (٣٠ نيسان)، والتي وصل عددها الى (١٠٧ تحالفٍ وكيانٍ سياسي)، وأعلنت أسماء جميع المرشحين الراغبين بخوض الإنتخابات في كل تحالف او كيان سياسي.

ولعل ظاهرة ازدياد عدد التحالفات في إنتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٤ جعل المواطن في حيرة من أمره، مما أدى الى تشتت ولاءاته الإنتخابية مثلما هو واضح، بسبب العدد الكبير للمرشحين، والعدد الكبير للكيانات السياسية التي بلغت رقمًا قياس بلغ (٢٧٧) كياناً سياسياً، قام (٣٣) كيانًا منها بإلغاء مشاركته في الانتخابات، ما جعل الرقم الصافي (٢٤٤) كياناً، وقد أعرب (١٧٣) كياناً سياسياً عزمه على التحالف مع آخرين، مما خفض العدد الإجمالي للتحالفات والكيانات إلى (١٠٧) . وتقدم فردان وسيدة لخوض الإنتخابات على أساس فردي، وقدم كيان سياسي نفسه على أساس نسوي، يتنافس هذا العدد الكبير على مقاعد يبلغ عددها (٣٢٨) مقعدًا[٤٠]، واعتمدت صيغة "سانت ليغو"(١.٦) المعدلة أساسًا لاحتساب الأصوات وتوزيع المقاعد البرلمانية[٤١].

ومعروف أن صيغة سانت ليغو يعطي الكيانات السياسية الصغيرة والائتلافات، مساحة معقولة من أجل التنافس الانتخابي، لذلك عمدت التحالفات السياسية الكبيرة في العملية الإنتخابي العراقية لبناء كيانات ثانوية تدعى بـ"كيانات ظلّيه"، وهذه الكيانات تكون صغيرة مقارنة بالكيان الام تابعة له، وتعود هذه الكيانات الظليه

تندمج مع الكيان الام عند فوزها بمقاعد نيابية، وهذا الامر قد حصل في إنتخابات مجالس المحافظات حيث فازت عدد من القوائم الصغيرة نتيجة تطبيق صيغة سانت ليغو [٤٢].

وشهدت هذه الإنتخابات وجود خمسة تحالفات شيعية رئيسة، هي ائتلف دولة القانون، وائتلاف المواطن، وكتلة الأحرار، وحزب الفضيلة الاسلامي والنُّخب المستقلة، وتحالف الإصلاح الوطني الجعفري، كما تشهد وجود ثلاث تحالفات سنّية رئيسة، هي ائتلاف متحدون للإصلاح، والكتلة العربية، وكتلة كرامة، كما تشهد وجود أربعة تحالفات كردية، هي ائتلاف الكردي الموحد، وكتلة كوران، والاتحاد الإسلامي الكردي، والتحالف الوطني[٤٣].

والواضح من قراءة تركيبة التحالفات، أن هناك اختلافات جوهريّة في طبيعة بنائها مقارنةً بالتحالفات التي شاركت بالانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠١٠، فإن التحالفات والقوى السياسية أعلاه أصبحت أكثر طائفية كما انها اصبحت كيانات مفككة ومشتتة عما كانت عليه في الدورة الإنتخابية التي سبقتها، فضلاً عن انتقال التنافس الحزبي داخل الطائفة الواحدة، وارتبط نمو هذا الانقسام باعتماد قانون "انتخابات مجلس النواب" لسنة ٢٠١٤ لصيغة "سانت ليغو المعدلة"، وهي صيغة تهدف الى توزيع مقاعد مجلس النواب على القوى والكيانات المتنافسة، كلٌّ وفق عدد الأصوات التي حصل عليها، وبالرغم من إنّ صيغة سانت ليغو المعدلة تعطي القوى الصغيرة فرصة قد لا تتجاوز (٣) بالمئة من مقاعد مجلس النواب، الا أن خشية الكتل من الخسارة لهذه المقاعد بقية قائم، مما أدى الى لجوء الكيانات والتحالفات الكبيرة إلى بناء "كيانات ظلية"، من أجل أن تزيد من فرصة حصولها على المقاعد النيابية[٤٤].

المبحث الثاني: اثر النظام الانتخابي في تمثيل الأحزاب السياسية داخل مجلس النواب العراقي

التمهيد

إنّ من أهم الدعائم التي يقوم عليها النظام السياسية الديمقراطية في الوقت الحاضر هو طبيعة النظام الحزبي، وإنّ إعتماد أيّ نظام حزبي يتجسد بمعرفة النظام الإنتخابي المتبع، فالنظام الانتخابي هو من يحدد فاعلية الأحزاب بعد اجراء كل انتخابات، مما يجعل العملية الإنتخابية تكتسب أهمية بالغة في تحديد طبيعة النظام الحزبي، كما تعد الإنتخابات من أهم الآليات القانونية التي تشكل على أثرها المجالس المنتخبة، التشريعية، أو المحلية منها، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل في طبيعة العلاقة بين التعددية الحزبية وبين النظام الإنتخابي، بعد إعتماد النظام الإنتخابي ومعرفة مدى تأثيره على التحالفات الحزبية قبل الانتخابات، فضلاً عن دوره في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس المنتخبة.

من هنا سوف نقسم المبحث على مطلبين، خصص المطلب الأول لمعرفة أثر الأنظمة الإنتخابية في تمثيل الأحزاب السياسية داخل السلطة التشريعية بعد عام ٢٠٠٣م، اما المطلب الثاني فخصص لتحليل الجانبي التطبيقي والجانب الإحصائي للدراسة.

المطلب الأول: أثر النظام الإنتخابي في تمثيل الأحزاب السياسية داخل مجلس النواب بعد عام ٢٠٠٣

شهد العراق أربع عملياتٍ انتخابيةٍ برلمانيةٍ منذ عام ٢٠٠٣، أولها إنتخابات الجمعية الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٥، واقتصرت مهمتها في إعداد الدستور، ثم جرت إنتخابات مجلس النواب الأولى عام ٢٠٠٥، ومن ثم جرت إنتخابات مجلس النواب الثانية لسنة ٢٠١٠، التي شهدت ائتلافات عديدة على مستوى المكون الواحد، ومن ثم جرت إنتخابات مجلس النواب لسنة ٢٠١٤، التي كانت مختلفة في الائتلافات والانقسامات داخل الاحزاب المتنافسة فضلاً عن اختلاف تضمنها آلية جديدة لاحتساب المقاعد وهي صيغة (سانت ليغو) المعدل (١.٦) .

لذا يؤثر النظام الإنتخابي في حجم التمثيل البرلماني للقوى المتنافسة بما يتناسب مع حجمها في المجتمع، وقد يتيح نظام انتخابي آخر الفرصة أمام القوى الكبيرة كي تتمثل بمقاعد أكبر من حجمها الحقيقي في المجتمع، وبإمكان نظام انتخابي معين أن يؤدي الى تشجيع التوافق بين الاحزاب المختلفة وقد يؤدي نظام انتخابي آخر للتنافر بينهما[٤٥].

لذا أثر النظام الإنتخابي في تمثيل الاحزاب داخل قبة البرلمان للدورات الإنتخابية الاربعة التي أُجريت سابقاً وكما مبين ادناه:

أولا: أثر النظام الإنتخابي في نتائج إنتخابات الجمعية الوطنية

على الرغم من كل الصعوبات والأجواء المشحونة التي تعصف بخطورة الوضع الامني بعد عام ٢٠٠٣، لكنَّ الإنتخابات قد جرت في موعدها المحدد في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، وقد نظمت الإنتخابات بالإعتماد على نظام التمثيل النسبي[٤٦].

إن قاعدة التمثيل النسبي، تقضي فوز كل قائمة بعدد من المقاعد نسبتاً للأصوات التي حصلت عليها القائمة (بالنسبة الى مجموع الأصوات الكلية)، وبناءً على هذه القاعدة لا توجد قائمة واحدة مؤهلة للفوز بالأغلبية، بل أن كل قائمة تحصل على أصوات تؤهلها للفوز بمقعد أو أكثر تعدُّ فائزة، والقوائم الخاسرة هي التي تحصل على أصوات أقل من الحد الادنى للفوز بمقعد واحد[٤٧].

وعن دوافع إعتماد نظام التمثيل النسبي، فيمكن في أمرين، ما يخص الدافع العراقي فيتمثل برغبة الاحزاب العراقية المهيمنة على العملية السياسية منذ نيسان عام ٢٠٠٣، في عدم ضياع فرصتها الإنتخابية، لاسيما إنها هي من توظف المقدرات السياسية، والحكومية لصالحها، أمّا الدافع الامريكي فنراه في محاولة الولايات المتحدة الامريكية، إيجاد نمط من التوافقات الحزبية، لمنع وجود صوت موحد ضد الولايات المتحدة ووجودها في العراق[٤٨] .

لقد شارك في "انتخابات الجمعية الوطنية" (٧٥) كياناً سياسياً و(٢٧) كياناً فردياً، شكلوا بمجملهم (٧٤٧١) مرشحٍ (١)، وبدأت عملية الإقتراع في عموم العراق لاستقبال أكثر من (١٤) مليون ناخب يحق لهم التصويت[٤٩] .

جرت عملية عَد مجموع أصوات الناخبين وفرزها، لمعرفة الأحزاب والكيانات الفائزة على

المستوى الوطني، باعتماد نظام التمثيل النسبي، أمّا القوى التي لم تحصل على عدد كافٍ من الأصوات ولم تتمكن من الحصول على مقعد في البرلمان تُعد خاسرة بالانتخابات[٥٠].

وبعد أن تمت عملية العد لأصوات الناخبين أُعلنت نتائج الإنتخابات، وحصلت كل من قائمة الائتلاف العراقي على (١٤٠) مقعداً، وقائمة التحالف الكردستاني على (٧٥) مقعداً، وحصلت القائمة العراقية على (٤٠) مقعداً، أمّا قائمة عراقيون حصلت على (٥) مقاعد برلمانية، فضلاً عن حصول باقي الكيانات على عدد من المقاعد تراوح بين مقعدٍ واحدٍ و ثلاثة مقاعدٍ[٥١].

رغم أن قانون الإقتراع الذي تمت بموجبه تلك الإنتخابات، لم يسلم من الانتقادات غير أن حجة المؤيدين لتطبيق هذا النظام في العراق لأنه الأفضل للدول التي تمر بمرحلة انتقالية، وفي بيئات ما بعد النزاع، ويتمتع هذا النظام بمزية، فهو يشجع كل الاطراف على المشاركة، فضلاً عن ذلك أن نظام الإقتراع النسبي يمنع أن تولد مباراة صفرية بين المتنافسين كما لو طبق نظام الأغلبية، بمعنى أن المرشحين الذين يفشلون في الحصول على عدد معين من الأصوات يستبعدون، لأن مثل تلك الحالة قد تفجر العنف ولهذا يجب تجنيها، وهذا الجدل والاختلاف بخصوص نظام الاقتراع، لم يتوقف عند هذا الحد لأن مسودة نظام الإقتراع عند طرحها ومناقشتها كانت الظروف السياسية والاجتماعية غير طبيعية، بسبب انعدام التجربة، وغياب مظاهر المعارضة والاعتراض في كل هذه الأجواء والظروف الموضوعية نستطيع الجزم بأن أغلبية العراقيين كانوا على استعداد للموافقة على أسوأ من هذا النظام في الانتخابات[٥٢].

ثانياً: أثر النظام الإنتخابي في نتائج إنتخابات مجلس النواب (٢٠٠٥)

لقد اكتسبت إنتخابات مجلس النواب أهمية كبيرة؛ لأنها أول إنتخابات تشريعية تجري بعد كتابة وإقرار دستور جمهورية العراق عام ٢٠٠٥، وقد تميزت بالمشاركة الواسعة، والشاملة للناخبين العراقيين في كل أرجاء البلاد من دون استثناء؛ بسبب المشاركة الواسعة في التصويت من سكان محافظات نينوى، وصلاح الدين، والانبار التي كانت قد قاطعت عملياً انتخاب الجمعية الوطنية، فقد كان ينظر لهذه الإنتخابات على أنها حاسمة في تقرير أمور كثيرة، منها هل أن الوضع الطائفي ستكون له الغلبة؟ هل ستكون إرادة المرجعية الدينية مطاعة؟ وكيف ستكون عليه القوة النسبية للقائمة الشيعية؟ كذلك كان المراقبون ينظرون إلى الإنتخابات كمؤشر لوزن السنة العرب في سكان العراق لاسيما في بغداد[٥٣].

وقد أُعلنت نتائج الإنتخابات في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٦م، وذلك بفوز قائمة الائتلاف بـ(١٢٨) مقعداً (١٠٩ اصلي +١٩ تعويضي) وحصلت الكيانات المنضوية في قائمة التحالف الكردستاني على المرتبة الثانية برصيد (٥٣) مقعداً، اما الكيانات المنضوية في جبهة التوافق حصلت على (٤٤) مقعداً، وحصلت الكيانات المتحالفة في القائمة العراقية على (٢٥) مقعداً (٢١+٤ مقاعد تعويضية)، وحصلت جبهة الحوار الوطني (١١) مقعداً، أمّا المقاعد الاخرى فقد حصلت عليها قوائم وكيانات سياسية مختلفة ونسب قليلة .

وشكلت نسبة وجود المرأة اكثر من ٢٥٪. وكان عددها (٧٠) امرأةً توزعت على القوائم الإنتخابية المختلفة[٥٤].

وكانت نتيجة هذه الإنتخابات فوز التكتل الشيعي "الائتلاف الوطني الموحد" بأغلبية (١٢٨) مقعداً، وشكّل الائتلاف بذلك القوة الشيعية الأكبر، في حين حصدت القوة الشيعية الأخرى التي جاءت بعدها وهي "الرساليون" عدداً أقل بكثير من الأصوات، وقد صوت السنة العرب معظمهم لمصلحة ثلاث قوائم حصدت في ما بينها (٨٥) مقعداً توزعوا على جبهة التوافق العراقية، والقائمة العراقية الوطنية التي صوت لها السنة بنسبة ٩٠٪ من الأصوات، والجبهة العراقية للحوار الوطني، وصوتّ الأكراد لمصلحة التحالف الوطني الكردستاني الذي حصل على (٥٣) مقعداً، والاتحاد الإسلامي الكردستاني الذي حصل على خمسة مقاعد برلمانية، وهكذا توزعت المقاعد إذا ما تم تقسيمها على مكونات العراق الرئيسة[٥٥].

ثالثاً: أثر النظام الإنتخابي في نتائج إنتخابات مجلس النواب (٢٠١٠)

اعتمد نظام توزيع المقاعد في إنتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩ والصادر عن مفوضية الانتخابات، حيث نص بالقسم الثاني من النظام "إنّ مجلس النواب العراقي يتكون من (٣٢٥) مقعداً يتم توزيع (٣١٨) مقعداً منها على المحافظات وفقا للآتي[٥٦]:

١- عدد المقاعد العامة ٣١٠ مقعد .
٢- عدد مقاعد المكونات ٨ مقاعد .
٣- عدد المقاعد التعويضية ٧ مقاعد .

وتمر آلية توزيع المقاعد التي تقوم بها المفوضية بثلاث مراحل[٥٧] :

أ- توزيع المقاعد العامة على المحافظات

وتكون على النحو الاتي :

الخطوة الاولى : حساب القاسم الانتخابي

١- يتم احتساب القاسم الإنتخابي، بتقسيم مجموع عدد الأصوات الصحيحة المدلى بها في الدائرة الإنتخابية لجميع الكيانات السياسية (مطروحا منها الأصوات الصحيحة التي تم الادلاء بها للمكونات) على عدد المقاعد العامة لتلك الدائرة .
٢- يستبعد الكيان السياسي الذي تقل مجموع أصواته الصحيحة عن القاسم الإنتخابي ويُعد من الكيانات المستبعدة.

الخطوة الثانية : تطبيق القاسم الإنتخابي

١- يتم حساب عدد المقاعد لكل كيان سياسي فائز بقسمة العدد الكلي للأصوات الصحيحة الحاصل عليها في الدائرة الإنتخابية على القاسم الإنتخابي .
٢- تخصص المقاعد بموجب العدد الصحيح الناتج لكل قائمة استنادا الى ما ورد في الفقرة (١) أعلاه، وفي حالة وجود مقاعد متبقية، فإنها تُعد مقاعداً شاغرةً يتم توزيعها استناداً الى الخطوة الثالثة أدناه .

الخطوة الثالثة : توزيع المقاعد الشاغرة

١-تجمع المقاعد العامة التي تم تخصيصها وفق الفقرة (٢) من الخطوة الثانية أعلاه .
٢-تحسب نسبة كل قائمة فائزة غير مستنفذة من المقاعد الشاغرة بمجموع الأصوات التي حصلت عليها على مجموع أصوات الكيانات الفائزة غير المستنفذة في الدائرة مضروبا في عدد المقاعد الشاغرة ، تمنح للعدد الصحيح دون الكسر العشري.
٣-في حال بقاء مقاعد شاغرة تمنح للقائمة التي لديها أكبر كسر وفق الفقرة (٢) أعلاه.
٤-إذا تساوت قائمتان في العدد الصحيح والكسر العشري تجري القرعة بينهما .

الخطوة الرابعة : توزيع المقاعد على المرشحين

١- يعاد ترتيب اسماء المرشحين داخل القائمة المفتوحة استنادا الى عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح من الاعلى الى الادنى .
٢- اذا تساوى مرشحان أو أكثر في القائمة الواحدة يتم اللجوء الى القرعة .

ب- توزيع مقاعد المكونات

يتم توزيع مقاعد المكونات (الايزيدي، الصابئي، الشبكي) بتخصيص المقعد الخاص بالمكون للقائمة التي تحصل على أعلى الأصوات، واذا تساوت قائمتان أو أكثر للمكون بنفس العدد من الأصوات تقوم المفوضية بإجراء القرعة بينهم لتحديد الفائز، أمّا مقاعد المكون المسيحي فتوزع باتباع عدة خطوات، تبدأ بحساب القاسم الإنتخابي، بعد جمع الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على المقاعد المخصصة للمكون المسيحي، وتقسم على عدد المقاعد، والقوائم التي لا تحصل على القاسم الإنتخابي تُعد قوائم مستبعدة، ثم يقسم مجموع الأصوات التي حصلت عليها الكيانات المتنافسة على القاسم الإنتخابي؛ لبيان عدد المقاعد التي حصلت عليها القوائم المتنافسة .

ج - المقاعد التعويضية الوطنية

١- توزع المقاعد التعويضية بقسمة عدد المقاعد الكيان على المستوى الوطني على عدد المقاعد البالغة (٣١٠) مقعداً مضروبا في (٧) مقاعد هو عدد المقاعد التعويضية الوطنية .
٢- ستخصص المقاعد للعدد الصحيح الناتج لكل كيان سياسي كما في الخطوة (١) أعلاه.
٣- المقاعد المتبقية سوف تخصص لأكبر كسر عشري " [٥٨].

أسفرت الإنتخابات عن فوز (١٣) كياناً من أصل (٨٦) كياناً شارك في الانتخابات، مما يعني خسارة (٧٣) كياناً، علماً أن عدد المرشحين المشاركين كان (٦٢٣٤) مرشحاً منها (٤٤٢٨) من الذكور و (١٨٠٦) من الإناث، وكان عدد المرشحين الفائزين من الذكور (٢٤٣) و(٨٢) من النساء، وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية يوم الجمعة المصادف (٢٦ آذار ٢٠١٠)، وكانت النتائج هي حصول ائتلاف العراقية برئاسة "أياد علاوي" على (٩١) مقعداً، وائتلاف دولة القانون برئاسة (نوري المالكي) على (٨٩) مقعداً، والائتلاف الوطني (٧٠) مقعداً والتحالف الكردستاني (٤٣) مقعداً، فيما تقاسمت بقية الكتل والشخصيات المقاعد المتبقية وعددها (٣٢) مقعداً، ليكون مجموع مقاعد مجلس النواب (٣٢٥) مقعداً[٥٩].

ومن النتائج في الجدول أعلاه يتبين لنا جملة من الأمور، وهي[١٠]:

١- يُعدُّ القاسم الإنتخابي أحد العيوب الرئيسة في هذا القانون، إذ يشكّل تزويراً مبطناً لإرادة الناخب؛ لأنّه يرحّل أصوات الناخبين الذين صوتوا لجهة معينة الى جهة ابعد ما تكون عن خياراتهم الإنتخابية.

٢- أعطى القانون مزية اضافية للقوائم الكبيرة عندما منح حصة تقارب النصف من حصص المقاعد التعويضية، وهي منحة غير مبررة؛ لان من المفترض منح هذهِ الحصص أمّا للقوائم التي لم تفز بإيّ مقعد من المقاعد وفق نسبتها التي حصلت عليها أو الى الشخصيات المستقلة التي اقتربت من العتبة الانتخابية.

٣- فيما يتعلق بنظام القائمة، أن القانون وان لم يتبنَّى نظام القائمة المغلقة، لكن في الواقع لم يتبنَّى نظام القائمة المفتوحة، بمعنى انهُ سلك طريقاً وسط إذ جاءت ورقة الإقتراع بضرورة اختيار الكيان والشخص، وتُعد ورقة الانتخاب باطلة إذ لم يتم اختيار الكيان.

رابعاً: أثر النظام الإنتخابي في نتائج إنتخابات مجلس النواب (٢٠١٤)

لم يأتِ هذا القانون بجديد بالمقارنة بقوانين الإقتراع التي سبقته، فأعتمد نفس شروط الناخب والمرشح، ونظام التمثيل النسبي، والمحافظة كدائرة انتخابية، والقوائم شبه المفتوحة، وأختلف في توزيع المقاعد فقط، معتمداً صيغة (سانت ليغو المعدل)[١١] لتوزيع المقاعد.

نصت المادة (١٣) من قانون إنتخابات مجالس المحافظات رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ المعدل على استخدام صيغة (سانت ليغو) في توزيع المقاعد، فتقسم عدد الأصوات للقوائم الإنتخابية على الارقام (١، ٣، ٥، ٧، .... الخ) والتي تم تجاوزها بالانتقال الى صيغة (سانت ليغو المعدلة) في إنتخابات مجلس النواب ٢٠١٤، وذلك بتقسيم عدد الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الأعداد التسلسلية (١.٦، ٣، ٥، ٧، .... الخ)، التي تعطي أفضلية للقوائم الكبيرة على حساب القوائم الصغيرة، وقد فشلت هذه الصيغة عند التطبيق أيضاً، بعد أن مكنت عدداً كبيراً من النواب الذين لم يتجاوز عدد أصواتهم التي حصلوا عليها عدة مئات ومع ذلك حصلوا على مقاعد في المجلس بفضل قوائمهم، وفي نفس الوقت هناك مرشحين لم يتمكنوا من الفوز بعضوية مجلس النواب على الرغم من حصولهم على عددٍ من الأصوات يفوق بكثير أصوات اقرانهم الفائزين[١٢].

ومن النتائج التي حصلت عليها مجموع الكيانات والائتلافات المتنافسة في إنتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٤، نستنتج جملة من الامور بما يتعلق بمخرجات النظام الإنتخابي في تمثيل الاحزاب السياسية داخل مجلس النواب العراقي، وهي كالاتي[١٣]:

١- أظهرت النتائج أن أقل من (٢٩ ٪) فقط من النواب السابقين الذين رشحوا أعيد انتخابهم والذين بلغ عددهم وفق إحصائيات مفوضية الإنتخابات (٩٧) نائباً من أصل عدد أعضاء مجلس النواب المنتهية ولايته والبالغة (٣٢٨) نائباً، ووفقاً لما أعلنته المفوضية العليا للانتخابات فإن (٢٣١) مرشحاً جديداً فازوا، فيما خسر العدد المتبقي

من النواب السابقين وعددهم (٢٢٨) نائباً من مختلف الكتل السياسية فضلاً عن المستقلين بنسبة تصل إلى (٧٠ ٪)، الا أن هذا التغيير لم يؤدي الى إحداث التغيير المطلوب في عمل البرلمان بسبب ضعف كفاءة وأداء الفائزين الجدد.

٢ـ بموجب قانون الإنتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٤ الذي تم تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية العليا المتضمن عدم دستورية تحويل أصوات الناخبين الذين صوتوا لقوائم لم تحصل على مقعد إلى القوائم الفائزة بشكل غير مشروع والتي بلغ عددها في هذه الإنتخابات (١.٨٧٨.٩٦٨) صوتاً من مجموع أصوات الناخبين، فاعتمد نظام (سانت ليغو المعدل) في توزيع المقاعد مما تسبب في زيادة عدد الكيانات الفائزة بنسبة كبيرة مقارنة بالانتخابات التي سبقتها.

٣ـ لعل من أبرز سمات الحيرة التي وقع فيها الناخب العراقي تشتت ولاءاته الإنتخابية كما هو واضح من العدد الكبير للمرشحين الذي تجاوز تسعة الاف مرشح، وكذلك العدد الكبير للكيانات السياسية التي بلغت رقماً قياسياً وصل الى (٢٧٧) كياناً سياسياً، قام (٣٣) كياناً بإلغاء مشاركته في الانتخابات، وقد تحالف (١٧٣) كياناً مع الآخرين مما افضى العدد الكلي للائتلافات والكيانات الى (١٠٧) ومشاركة ثلاثة مرشحين بشكل فردي

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للدراسة

يتضمن هذا المبحث تحليل البيانات، التي تم جمعها بإستخدام الإستبانة المتعلقة بمتغيري الدراسة (التعددية الحزبية والنظام الانتخابي)، وذلك لمعرفة مستوى علاقة التأثير والارتباط بينهما، فقد مثلت الاستبانة الأداة الرئيسة للجانب التطبيقي، وذلك لجمع البيانات الخاصة بإختبار الفرضيات، بعد أن تم إعدادها بصيغتها الأولية راجعها الباحث والمشرف وتم تدارس فقراتها ومقاييسها وكان لذلك ال أثر في تعديل صياغة بعض الفقرات وأضافه فقرات جديدة من أجل تحقيق الدقة في قياس متغيرات الدراسة، وقد اعتمد مقياس (Likert) الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق على الإطلاق)، تقابلها الأرقام (٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) على التتابع، وجرى بناء مقياس البحث الحالي من (٣٠) فقرة موزعة على متغيري البحث.

وللتأكد من الصدق الظاهري لفقرات المقياس، تم عرضها على عدد من المحكمين، أنظر الملحق (١)، وعلى ضوء آراء المحكمين ومقترحاتهم تم إجراء بعض التعديلات من حذف وإعادة صياغة، على أثرها أصبحت جميع فقرات البالغة (٣٠) فقرة تتمتع بالصدق الظاهري، وبذلك خرج الإستبيان الخاص بالمستجيبين بصورته النهائية، كما موضح بالملحق (٢)، وتتضمن عينة الدراسة مجموعة من الخصائص، كما مبينة في الجدول رقم (١٩)

الجدول (١٩)

خصائص عينة الدراسة

البيان	التصنيف	العدد	المجموع	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	١٠٠	١١١	١٠٠
	أنثى	١١		
الحالة الإجتماعية	أعزب	٩	١١١	١٠٠
	متزوج	١٠٢		
العمر	٣٠ – فأقل من ٣٩ سنة	٦٥	١١١	١٠٠
	٤٠ – فأقل من ٤٩ سنة	٢٢		
	٤٠ – فأقل من ٥٠ سنة	١٨		
	٥٠ – فأقل من ٥٩ سنة	٥		
	٦٠ – فأكثر سنة	١		
التحصيل العلمي	البكالوريوس	٤٩	١١١	١٠٠
	الماجستير	٥٣		
	الدكتوراه	٩		
مدة الخدمة	أقل من ٣ سنوات	٥	١١١	١٠٠
	٣ – فأقل من ٦ سنة	٢٦		
	٦ – فأقل من ٨ سنة	٨		
	٩ – فأقل من ١١ سنة	٨		
	١٢ – سنة فأكثر	٢٩		

المصدر: من اعداد الباحث

أولا: التحليل الوصفي لمتغير التعددية الحزبية:

لمعرفة مستوى تناسق إجابات المستجيبين لمتغير التعددية الحزبية وذلك فيما يتعلق بفقراته الستة عشر، تم تحليل آراء عينة من أساتذة السياسة، والقانون العام وطلبة الدراسات العليا ضمن إختصاص القانون العام، والسياسية وعددهم (١١١) فرداً، وقد تم استعمال عدد من المقاييس الإحصائية المتمثلة بـ(الوسط الحسابي والإنحراف المعياري)، كما موضح في الجدول (٢٠).

الجدول (٢٠)

يبين التحليل الوصفي لمتغير التعددية الحزبية

الفقرة الاحزاب السياسية في العراق	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
تعد أحزاب جماهير وليست أحزاب ملاكات.	3.3333	1.35065
هي مؤسسات شعبية تعكس اتجاهات الرأي العام من خلال تشخيص مشاكل المجتمع	2.0541	1.04305
هي وسيلة لتضليل الرأي العام العراقي بسبب التنافس الحزبي.	3.2121	1.11015
لها القدرة على تعبئة الناخبين في يوم الاقتراع.	3.1221	1.18702
تعد اهم الوسائل لنشر الثقافة السياسية لدى افراد الشعب.	1.1982	1.24914
هي احد عناصر وحدة واستقرار النظام السياسي للدولة.	1.1121	1.18031
تعمل على اضطهاد خصومها السياسيين عند تسنمها مقاليد الحكم.	3.1123	1.0238
عند عدم فوز احدها بالأغلبية يؤدي الى تشكيل حكومة ائتلافية ضعيفة.	3.0631	0.84509
تبرز ظاهرة تعددها في ظل تطبيق نظام التمثيل النسبي.	3.33	0.9804
قد تتحدد مساراتها في ظل المؤثرات الخارجية.	4.2212	0.62791
تعمل على تصميم نظام انتخابي يضمن بقائها في السلطة.	4.1122	0.76019
تعد سلطة تسمو على سلطة الدولة.	3.2323	0.72546
تعد مدارس سياسية تعمل على تهيئة ملاكات قيادية وتدريبها لتتولى السلطة.	1.1222	1.20503
بسبب كثرتها مع تشابه برامجها تؤدي الى تشتت الناخب العراقي.	4.011	1.15569
تتحمل مسؤوليتها تجاه من يشغل منصب تحقيقاً لمنصب شخصي.	3.2111	1.48108
يعود سبب ظهورها الى اختلاف البنية الثقافية والاجتماعية.	3.0011	1.26937
المعدل	2.932929	1.057189

المصدر: برنامج SPSS V.21.

أن بيانات الجدول (٢٠)، تشير إلى أن الوسط الحسابي العام لجميع فقرات متغير التعددية الحزبية قد بلغ (2.932929) وهو أقل من الوسط الفرضي البالغ (3)، وهذا يشير إلى أن

الأحزاب السياسية في العراق كثيرة وغير واضحة الأهداف الأمر الذي يقلل من موثوقيتها في تحقيق تطلعات المجتمع العراقي. فضلاً عما تقدم، فإن الإنحراف المعياري العام لهذا المتغير بلغ (1.057189) وهذا ما يشير إلى تدني مستوى تشتت إجابات أفرد العينة عن الوسط الحسابي.

ثانياً: التحليل الوصفي لمتغير النظام الإنتخابي:

لمعرفة مستوى تناسق وإنسجام إجابات المستجيبين لمتغير النظام الإنتخابي وذلك فيما يتعلق بفقراته الأربع عشرة فقرة، تم تحليل آراء عينة من أساتذة السياسة، والقانون، وطلبة الدراسات العليا، ضمن إختصاص القانون العام، والعلوم السياسية البالغ عددهم (١١١) فرداً، فقد تم استعمال عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية المتمثلة بـ(الوسط الحسابي و الإنحراف المعياري والتباين)، كما موضح في الجدول (٢١).

الجدول (٢١)

يبين التحليل الوصفي لمتغير النظام الإنتخابي

الفقرة النظام الإنتخابي في العراق	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
يؤثر في بنية الاحزاب السياسية من حيث التشتت والتماسك.	3.6757	1.04588
له أثر كبير على الحياة السياسية والمستقبلية للبلاد.	3.6486	1.12532
بشكله الحالي يعكس التمثيل الحقيقي للإرادة الشعبية للناخب.	1.8919	.83504
انعكس سلباً على مستوى الاداء الحكومي.	4.3784	.82080
يعمل على تعزيز شرعية السلطتين التنفيذية والتشريعية.	2.5676	1.13315
له الدور البارز في تشكيل التحالفات الحزبية.	3.7297	.98115
له دور رئيسي في حجم ونوعية القوى والاحزاب السياسية المتمثلة داخل المجالس المنتخبة.	3.5405	1.11015
يشجع على المشاركة الفاعلة في الانتخابات.	2.3514	1.02380
ينمي حس المسؤولية عند الحكومة والنواب المنتخبين.	1.9730	.71934
يشجع على قيام حياة سياسية يسودها التنافس الحزبي العادل.	1.7838	.81358
يساعد في الحد من الصراعات والانقسامات بدلاً من تفاقمها.	2.0270	.97663
يعمل على تأصيل المبادئ الديمقراطية وجعلها سلوك اجتماعي دائم	2.2162	1.12335
يت أثر بالتحولات السياسية والاجتماعية والدينية عند تحديده.	3.1351	1.23940
يتميز بعلاقته المتداخلة والعكسية مع التعددية الحزبية.	3.0721	1.11772
المعدل	**2.8565**	**1.004665**

المصدر: برنامج SPSS V.21.

أن بيانات الجدول (٢١)، تشير إلى أن الوسط الحسابي العام لجميع فقرات متغير النظام الإنتخابي قد بلغ (2.8565) وهو أقل من الوسط الفرضي البالغ (3)، وهذا يشير إلى أن

النظام الإنتخابي في العراق على الرغم من تمتعه ببعض الجوانب الإيجابية إلى أنه ما زال بحاجة إلى إجراء عدد من التغييرات عليه ليكون أكثر فاعلية في الحياة السياسية. فضلاً عما تقدم، فإن الإنحراف المعياري العام لهذا المتغير بلغ (1.004665) وهذا ما يشير إلى تدني مستوى تشتت إجابات أفراد العينة عن الوسط الحسابي.

ثالثاً: تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة:

فيما يلي إختبار لعلاقتي الإرتباط والتأثير لمتغيرات الدراسة:

أ. إختبار علاقة الإرتباط:

قام الباحث بالاعتماد على معامل إرتباط بيرسون الظاهر في الجدول (٢٢)، لاختبار فرضيات الإرتباط بين متغيرات الدراسة الحالية.

الجدول (٢٢)

مصفوفة علاقات الإرتباط بين متغيرات الدراسة

		MP	ES
MP	Pearson Correlation	1	-.345-**
	Sig. (2-tailed)		.002
	N	111	111
ES	Pearson Correlation	-.345-**	1
	Sig. (2-tailed)	.002	
	N	111	111
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: برنامج SPSS V.21.

أن الجدول (٢٢) يظهر مصفوفة معامل الإرتباط للعلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية، يبين وجود علاقة إرتباط عكسية ومعنوية بين التعددية الحزبية والنظام الإنتخابي في العراقي، إذ قد بلغت قيمة معامل الإرتباط بينهما (.345-)، عند مستوى معنوية (1%).

ب. إختبار علاقة التأثير:

أن الجدول (٢٣) يظهر النتائج المتعلقة بأنموذج علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة الحالية، التي تؤكد وجود تأثير معنوي وسالب للتعددية الحزبية في النظام الإنتخابي؛ إذ أن قيمة معامل الإنحدار B بلغت (.345-) عند مستوى معنوية (0.01).

الجدول (٢٣)

أنموذج علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة الحالية

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.556	.132		18.469	.000

.002	-3.221-	-.345-	.042	-.145-	MP	

a. Dependent Variable: ES

المصدر: برنامج SPSS V.21.

الاستنتاجات

١. يتأثر النظام الإنتخابي في العراق بالعديد من العوامل، بعضها داخلية كالعوامل الدينية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وأُخرى خارجية تمثلت بدور الامم المتحدة والولايات المتحدة وبعض دول الاقليم.

٢. أدت مخرجات النظام الإنتخابي من تقارب بمقاعد الكتل السياسية المتنافسة، في توسيع الخلاف والتباعد بين الكتل، وتعطيل تشكيل الحكومة، في اسوأ تعبير عن حجم الخلاف السياسي بين الفرقاء السياسيين العراقيين.

٣. إنّ اختيار النظام الإنتخابي له دور هام في تطوير الأحزاب لأساليب نشاطاتها وممارساتها السياسية، ومن جانب آخر إنّ النظام الحزبي القائم له الأثر الفاعل في اختيار النظام الإنتخابي، اذ عادةً ما تحاول الأحزاب الإبقاء على النظام الإنتخابي الذي يلبي طموحاتها.

٤. تؤثر النظم الإنتخابية في التحالفات الحزبية عند ربطها بشكل النظام الإنتخابي إذا كان نظاماً نسبي أو نظاماً للأغلبية، وبشكل القائمة، اذا كانت مفتوحة، أو مغلقة، كذلك في شكل الدوائر، أذا كانت دائرة انتخابية واحدة، أو دوائر متعددة، فضلاً عن الصيغة المعتمدة لتوزيع المقاعد.

٥. يؤثر النظام الإنتخابي في حجم التمثيل البرلماني للقوى المتنافسة، بما يتناسب مع حجمها في المجتمع، وقد يتيح نظام إنتخابي آخر الفرصة أمام القوى الكبيرة، كي تتمثل بمقاعد أكبر من حجمها الحقيقي في المجتمع، وبإمكان نظام انتخابي معين أن يؤدي إلى تشجيع التوافق بين الأحزاب المختلفة، وقد يؤدي نظام انتخابي آخر للتنافر بينهما.

التوصيات

١. الامتناع عن إعطاء نسب لتمثيل الأحزاب في وظائف الدولة، او المناصب الحكومية، وترك الوظائف الحكومية يحكمها مبدأ الكفاءة، والخبرة، وتكريسها لخدمة الناس، وتكافؤ الفرص أمام العراقيين بوصفهم مواطنين لا على أساس الانتماء الحزبي، ولا يُسمح للأحزاب السياسية أن تكون لها سلطة تسمو على سلطة الدولة في فرض أجنداتها.

٢. مثلت عملية انتقاء النظام الإنتخابي مسألة سياسية، أكثر من كونها مسألة فنية يمكن لمجموعة من الخبراء المستقلين معالجتها، مما أدى الى هيمنة بعض القوى السياسية على المشهد السياسي، استطاعت أن تعدل النظام الانتخابي قبل كل إنتخابات بما يتلاءم مع مصالحها، وغياب قوى أُخرى مهمة، مما أدى الى وصول مرشحين لا يملكون الخبرة والكفاءة الى مجلس النواب مع عدم تحقيقهم للقاسم الانتخابي، وحرمان آخرين حصلوا على الاف الأصوات لكنهم ينتمون الى قوائم إنتخابية صغيرة، ومن نقاط الخلل

التي ينبغي معالجتها بشكل سريع تتمثل في آلية توزيع المقاعد على القوائم الإنتخابية.

٣. العمل على تعديل النظام الإنتخابي، وعدم إعتماد نظام التمثيل النسبي؛ نتيجة الآثار الناجمة عنه، مما يؤدي الى تشتيت الأصوات في مجلس النواب، الذي توزعت مقاعده على عدد من الكيانات المختلفة، وقاد اختلافها الى مزيد من الخلافات التي انعكست على عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، مما ولد انقسامات حادة، وغياب دور المعارضة البرلمانية، ونتج عن نظام التمثيل النسبي وجود حكومات إئتلافية ضعيفة.

٤. بالرغم من صعوبة تحديد النظام الانتخابي الأنسب، لأن إعتماد أي نظام إنتخابي يتطلب الموازنة بين مبدأ عدالة التمثيل وبين مبدأ كفاءة الحكم، فضلاً عن عدم وجود نظام إنتخابي خالٍ من العيوب، لكن هناك نظام أصلح وهو أن تكون عيوبه أقل من مزاياه، بما يتلاءم مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها العراق، لذا يقترح الباحث على الجهات المخولة، بتعديل النظام الانتخابي، سوءاً كانت السلطة التشريعية هي الجهة المخولة بالتعديل، أو أي جهة فنية أُخرى يسند إليها تعديل النظام الإنتخابي، وذلك بإعتماد نظام العضوية المختلطة، فأن هذا النظام يخلق حالة من التوازن، فهو يجمع بين مفاعيل نظام الأغلبية، ونظام التمثيل النسبي في آن واحد، بما يتلاءم والوضع الاجتماعي، والثقافي، والسياسي السائد، فهو يؤدي الى تحقيق تماسك في أداء السلطة التشريعية، من خلال وجود معارضة قوية، فضلاً عن نوعية وعدد الأحزاب السياسية داخل البرلمان، وسهولة تشكيل حكومة منسجمة، تتمتع بالقوة والاستقرار، ومراعاته لتمثيل الاقليات وينمي حس المسؤولية عند النائب مع ناخبيه.

الهوامش :

(١) بلال امين زين الدين، الاحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة، ط١، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠١١، ص ٣٦٨.

(٢) علي محمد، النظام الإنتخابي ودوره في تفعيل مهام المجالس المنتخبة، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بالقايد، الجزائر، ٢٠١٦، ص ١١٧.

(٣) زهيرة بن علي، دور النظام الانتخابي في اصلاح النظام السياسي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٠٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٧. .

(٥) علي محمد، مصدر سابق، ص ١١٧.

(٦)فؤاد مطير الشمري، تجارب الانتخابات في العالم، دار اسامة، عمان – الاردن ، د . ت، ١٩٤.

(٧) عمرو هاشم ربيع، الاحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣١ – ٣٢ .

(٨) علي محمد، مصدر سابق، ص ١٢١.

(٩) عصام نعمة اسماعيل، النظم الانتخابية، ط٢، منشورات زين الحقوقية، مصر، ٢٠١١، ص ١٣٥.

(١٠) زهرة بن علي، مصدر سابق، ص ١٠٨.

(١١) عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخابات مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، ٢٠١٣، ص ٦٤ .

(١٢) حسنين ابراهيم توفيق ، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الامن والاستقرار في الخليج ، ط٢، مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٥، ص٥٤
(١٣) بلال امين زين الدين، مصدر سابق، ص ٣٧٠ – ٣٧١ .
(١٤) حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الافريقية، القاهرة جامعة القاهرة، سلسلة الكتب الدراسية ، ٢٠٠٢، ص ٢٢٩ .
(١٥) علي محمد، مصدر سابق، ص ١٢٩.
(١٦) زهيرة بن علي، مصدر سابق، ص ١٤٠ .
(١٧) عصام نعمة اسماعيل، مصدر سابق، ص ١٣٩.
(١٨) جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، ٢٠١٠، ص ١٣٣.
(١٩) علي محمد، مصدر سابق، ص ١٣٠ – ١٣١ .
(٢٠) فؤاد مطير الشمري، تجارب الإنتخابات في العالم ، مصدر سابق، ص ٢٠٩ .
(٢١) محمد هادي عبد الخضر، التعددية الحزبية وأزمة بناء الدولة في العراق (٢٠٠٣م – ٢٠١٤م)، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠١٦، ص ١٩٦ .
(٢٢) موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الانظمة السياسية الكبرى)، ترجمة جورج سعد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص ٢٥٥.
(٢٣) زهرة بن علي، مصدر سابق، ص ١٤١.
(٢٤) عصام نعمة اسماعيل، مصدر سابق، ص ١٤١ .
(٢٥) فؤاد مطير، تجارب الإنتخابات في العالم، مصدر سابق، ص ٢٠٩ .
(٢٦) زهيرة بن علي، مصدر سابق، ص ١٤٣ .
(٢٧) علي محمد، مصدر سابق، ص ١٢٨.
(٢٨) براين اودي، دليل القوى لبناء والانضمام الى التحالفات السياسية، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، العراق، بلا سنة، ص ٢ .
(٢٩) مايا تجيرنستروم وآخرون، الأحزاب السياسية والمرشحون، كتاب منشور على موقع شبكة المعرفة الإنتخابية (http://aceproject.org/ace-ar/topics/pc/onePage، ace)
(٣٠) براين اودي، مصدر سابق، ص ٢ .
(٣١) قاسم حسن العبودي، تأثيرات النظم الانتخابية في النظام السياسي، ط١، دار ورد للطباعة والنشر، الاردن، ٢٠١٢، ص ١١٣.
(٣٢) وليد كاصد الزيدي، الدستور والمنظومة القانونية للانتخابات واثرها في مستقبل الإنتخابات العراقية، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية، مجموعة بحوث ضمن الخارطة السياسية العراقية ٢٠١٧- ٢٠١٨ ، ٢٠١٧، ص ٧٠.
(٣٣) علي محمد، مصدر سابق، ص ١٣٢.
(٣٤) افردت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قسماً خاص لانتلافات الكيانات السياسية هو "القسم الثالث من نظام تصديق الكيانات والانتلافات السياسية نظام رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٩ الذي جرت بموجبه إنتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٠ ، انظر الى قاسم حسن العبودي، الإطار القانوني للإنتخاب وأثره في الإرادة الشعبية الإنتخابات العراقية نموذجاً، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.ihec.iq/ftpar ،ص٢٠– ٢٢ .

(٣٥) فالح عبد الجبار واسماء جميل، الأحزاب السياسية في العراق، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية، موقع دراسات عراقية، http://iraqstudies.com/featured7a.html .
(٣٦) قاسم حسن العبودي، مصدر سابق، ص ١٢٣.
(٣٧) عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سابق، ص ٩٠.
(٣٨) قاسم حسن العبودي، مصدر سابق، ص ١٢٥ .
(٣٩) إنتخابات العراق ٢٠١٤ تكريس النخب السياسية للتقسيم الطائفي، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، ٢٠١٤، ص ٣ – ٤ ، https://www.dohainstitute.org
(٤٠) عبد الوهاب القصاب، إنتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٤ التوقعات والافاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤، ص ٨ .
(٤١) يعني هذا النظام، بحسب (المادة ٠٢ / أولًا) من قانون الإنتخابات العراقي، أن "تقسّمالأصوات ت الصحيحة للقوائم المتنافسة على الأعداد التسلسلية (١.٦,٣,٥,٧,٩..... الخ) وبعدد المقاعد المخصّصة للدائرة الواحدة"، في حين أجريت إنتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣على نظام "سانت ليغو"، الذي تبدأ القسمة فيه من ١، وليس من ١.٦ ، كما في "سانت ليغو المعدّل". وفي الحقيقة، فإنّ "سانت ليغو المعدّل" المعروف في الأدبيات الإنتخابية العالمية.
(٤٢) إنتخابات العراق ٢٠١٤ تكريس النخب السياسية للتقسيم الطائفي، مصدر سابق، ص ٣.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢.
(٤٤) إنتخابات العراق ٢٠١٤ تكريس النخب السياسية للتقسيم الطائفي، مصدر سابق، ص٢ – ٣ .
(٤٥) صفاء الموسوي، دور الرقابة الدولية في الانتخابات النيابية العراقية، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠١٥، ص ٥٧ .
(٤٦) سيناء علي محمود، التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١٣٣ .
(٤٧) سعد جواد قنديل ، دليل الإنتخابات ، بلا مطبعة ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٨.
(٤٨) سيناء علي محمود، مصدر سابق، ص ١٣٤ .
(٤٩) عبدالله فاضل حسين، انظمة الاقتراع الانتخابي وتأثيرها في النظام السياسي الديمقراطي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق الجامعة الاسلامية، بيروت، ٢٠١٧، ص ٢٩٠.
(٥٠) سعد جواد قنديل ، مصدر سابق، ص ٥٧.
(٥١) جاريث ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، دراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص٢٠١
(٥٢) عبدالله فاضل حسين، مصدر سابق، ص ٢٩٢.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٨.
(٥٤) سيناء علي محمود، مصدر سابق، ص ١٤١.
(٥٥) عبد الوهاب القصاب، مصدر سابق، ص ٢ .
(٥٦) عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سابق، ص ١١٨.
(٥٧) نظام توزيع المقاعد لانتخابات مجلس النواب رقم (٢١) لسنة ٢٠١٠.
(٥٨) القسم الثاني من نظام رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩ الخاص بتوزيع المقاعد لانتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٠.
(٥٩) عبدالله، فاضل حسين، مصدر سابق، ص ٣٠٩.
(٦٠) سيناء علي محمود، مصدر سابق، ص ١٥٦.
(٦١) نظام توزيع المقاعد رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤.

(٦٢) وليد كاصد الزيدي، مصدر سابق، ص ٧٠ .
(٦٣) عبدالله فاضل حسين، مصدر سابق، ص ٣١٥ – ٣١٦ .

المصادر

اولاً : الكتب العربية

١. بلال امين زين الدين، الاحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة، ط١، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠١١م.
٢. جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، ٢٠١٠م.
٣. حسنين ابراهيم توفيق، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الامن والاستقرار في الخليج ، ط٢، مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٥م.
٤. حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الافريقية، القاهرة جامعة القاهرة، سلسلة الكتب الدراسية ، ٢٠٠٢م.
٥. سعد جواد قنديل ، دليل الانتخابات ، بلا مطبعة ، بغداد ، ٢٠٠٥م.
٦. عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخابات مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، ٢٠١٣م.
٧. عصام نعمة اسماعيل، النظم الانتخابية، ط٢، منشورات زين الحقوقية، مصر، ٢٠١١م.
٨. عمرو هاشم ربيع، الاحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٩. فؤاد مطير الشمري، تجارب الانتخابات في العالم، دار اسامة، عمان – الاردن ، د . ت .
١٠. قاسم حسن العبودي، تأثيرات النظم الانتخابية في النظام السياسي، ط١، دار ورد للطباعة والنشر، الاردن، ٢٠١٢م.

ثانياً :الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. زهيرة بن علي، دور النظام الانتخابي في اصلاح النظام السياسي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٥م.
٢. سيناء علي محمود، التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠١١م.
٣. صفاء الموسوي، دور الرقابة الدولية في الانتخابات النيابية العراقية، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠١٥م.
٤. عبدالله فاضل حسين، انظمة الاقتراع الانتخابي وتأثيرها في النظام السياسي الديمقراطي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق الجامعة الاسلامية، بيروت، ٢٠١٧م.
٥. علي محمد، النظام الانتخابي ودوره في تفعيل مهام المجالس المنتخبة، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بالقايد، الجزائر، ٢٠١٦م.
٦. محمد هادي عبد الخضر، التعددية الحزبية وأزمة بناء الدولة في العراق (٢٠٠٣م – ٢٠١٤م)، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠١٦م.

ثالثاً: البحوث والدوريات والدراسات:

١.فالح عبد الجبار واسماء جميل، الأحزاب السياسية في العراق، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية، موقع دراسات عراقية، http://iraqstudies.com/featured7a.html.

٢.قاسم حسن العبودي، الإطار القانوني للإنتخاب وأثره في الإرادة الشعبية الانتخابات العراقية نموذجاً، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.ihec.iq/ftpar.
٣.وليد كاصد الزيدي، الدستور والمنظومة القانونية للانتخابات واثرها في مستقبل الانتخابات العراقية، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية، مجموعة بحوث ضمن الخارطة السياسية العراقية ٢٠١٧-٢٠١٨م .
٤.انتخابات العراق ٢٠١٤ تكريس النخب السياسية للتقسيم الطائفي، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، ٢٠١٤م، ص ٣ – ٤ . https://www.dohainstitute.org .

خامساً :المصادر الاجنبية الانكليزية والمترجمة:

١. براين اودي، دليل القوى لبناء والانضمام الى التحالفات السياسية، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، العراق د. ت .
٢. جاريث ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، دراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بلا سنة.
٣. مايا تجيرنستروم وآخرون، الأحزاب السياسية والمرشحون، كتاب منشور على موقع شبكة المعرفة الانتخابية http://aceproject.org/ace-ar/topics/pc/onePage (ace)
٤. موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الانظمة السياسية الكبرى)، ترجمة جورج سعد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢.